دور المجتمع المدني في التنمية المحلية: دراسة على ضوء التجربة المغربية

د. زغدار عبد الحق، أستاذ محاضر (أ)، جامعة باتنة 1
zeghdar.abdelhak@gmail.com
أ. سامية بن حجاز، طالبة باحثة بـ جامعة باتنة 1
omsa.kerben@gmail.com

ملخص:

يحاول هذا المقال تناول المجتمع المدني في المغرب، وذلك بمحاولة الكشف عن دوره في تدعيم عملية التنمية المحلية. خاصة في ظل التحولات العميقة التي عرفتها بنية الحركة المدنية المغربية في المرحلة الاخيرة عبر تحول المؤسسة الجمعوية من مؤسسة تعبوية تثقيفية وتربوية إلى مؤسسة حاملة لمطلب اجتماعي مؤسسة للبناء الثقافي وحاملة لرهانات التغيير الاجتماعي، وهو ما جعلها قادرة على القيام بأدوار الاحتضان المؤسساتي لحركات اجتماعية وحركات مواطنة حاملة لمطالب ورهانات تنموية تعكس ظهور أشكال جديدة للعمل الجمعوي وتعكس أيضا بوادر حقيقية لتشّكل مجتمع مدني يتمتع بقدرة عالية على الترافع والتدخل لإحداث التغيير.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، التنمية المحلية، الفعل المدني، مقاربة المشروع.

Abstract:

This paper deals with the civil society in Morocco, and trying to search his role in strengthening local development process. Especially in light of deep transformations that defined the civil movement structure of Morocco in the final stage, through turning the associative organization from institution of Mobilization and educational to the carrier's demand for a social institution carrier Corporation for social demand and cultural construction Foundation for social change bets, which make them able to do roles of institutional social movements incubation and carrier of citizen movements demands and developmental stakes reflect the emergence of new forms of collaborative work and also reflect real signs to form civil society enjoy high potential for litigation and intervention to bring about change.

Keywords: Civil society, local development, civil action, project approach.

مقدمة:

شكل موضوع المجتمع المدني سواء نظريا أو عمليا موضوعا ذو أهمية كبرى للباحثين السياسيين، وذلك باعتبار أن المجتمع المدني أداة قوية للاختراق والضغط والوصول إلى المعادلات الاجتماعية الصعبة. ويعتبر بروز المجتمع المدني بالمغرب أحد أهم التحولات الأساسية التي عرفها المجتمع المغربي والذي اتسم ببروز نسيج جمعوي كبير شكل أحد الأركان الأساسية لجهود حركة المجتمع المدني، كما أصبح يعول عليه في قيادة مسار التنمية بالمغرب إلى جانب جهود الدولة و القطاع الخاص، خاصة و أن هذا النسيج يشكل قوة يمكن الاعتماد عليها في تحقيق التنمية التي تعد المحرك الأساسي لكل المنظمات و الجمعيات بمختلف مجالاتها و برامجها المحلية،

انطلاقا من ذلك تحاول هذه الورقة البحثية تحديد طبيعة دور المجتمع المدني كآلية من آليات تحقيق التنمية بشكل عام –التنمية الشاملة- وصولا الى التنمية المحلية، لتتمحور بذلك إشكالية الدراسة حول: كيف تساهم مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل مسار التنمية المحلية في المغرب؟.

وستتم معالجة هذه الإشكالية من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

I- واقع المجتمع المدني في المغرب

I- 1 المجتمع المدني بالمغرب بين النشأة والتطور

I- 2 جغرافيا المجتمع المدني بالمغرب

I- 3 أساليب عمل المجتمع المدني المغربي

II- نحو تفعيل دور المجتمع المدني المغربي لتحقيق التنمية المحلية

II -1 دور المجتمع المدني المغربي في التنمية المحلية بشمال المغرب: قراءة في الخصائص والمقترحات

II -2 تقوية قدرات المجتمع المدني في شمال المغرب

I- واقع المجتمع المدني في المغرب

في سياق البحث عن واقع المجتمع المدني المغربي نجد أنه وباعتبار أن المجتمع المدني هو مجموعة من المؤسسات المدنية والاجتماعية وجملة من القنوات والمسارب التي يعبر بها المجتمع الحديث عن مصالحه وغاياته ويتمكن من الدفاع عن نفسه في مواجهة طغيان المجتمع السياسي ممثلا في الدولة، فإنه يصعب فهم هذا المفهوم الذي يتمتع بالوضوح الشديد في الفكر الغربي يقابل بالغموض الشديد في ذهن المثقف العربي(كريم أبو حلاوة 1992، ص.55) فهذا المجتمع الذي يبدو أن هناك سعي متواصل لتأسيسه وتفعيله تعترضه عدة صعوبات " محلية الصنع" فاعتبارا لكونه يدل على مجموعة من القنوات التي يحتمى الفرد اليها من تسلطية النظام المخزني، وبالنظر الى كونه نتاجا اجتماعيا خالصا لواقع معين فإنه يتأثر بمعطيات هذا الواقع وما يتفاعل فيه، ولهذا على الرغم من كل هذا الاتساع الكمي الذي تعرفه هياكل المجتمع المدني مغربيا والتي توحي بالانتقال والقطع المباشر مع التقليد، فإن طبيعة النشأة والتكوين تظل وفية لكل ما هو تقليدي. (عبد الرحيم العطري 2000، ص99)

وإذا كان الانخراط في المجتمع المدني وحركيته يدل على مستوى التحديث والارتقاء بقيم المواطنة و الديمقراطية فإن ما يحكم وما يؤطر أدوات الفعل المدني في المغرب يؤكد العكس بحيث يصير تكوين جمعية ما

محكوما بسؤال القرابة والعشائرية، حيث أن للعائلة بعدا سياسيا يظهر جليا في تنظيم الصلة بين القاعدة والقمة وكذا في بناء هياكل المجتمع المدني وعليه نجد إطارات جمعوية كثيرة تربط بين صانعي القرار فيها وغالبية المنتسبين إليها رابطة القرابة أكثر من أي روابط اخرى يفترض فيها أن تكون منفتحة على الفكر التنموي المواطناتي.

1 -I المجتمع المدني بالمغرب بين النشأة والتطور

رغم أن نشأة المجتمع المدني في المغرب لا تختلف كثيرا عنه في البلدان العربية نظرا لكونها تتقاطع في مجموعة من الخصائص السوسيوثقافية فإن وجود تمايزات وسط هذه التقاطعات ميزة أساسية طبعت تجربة ميلاد المجتمع المدني بالمغرب.

وقد عرف المغرب مجموعة من المؤسسات التقليدية الشعبية وظفها لحماية الفرد من القهر المخزني أو للقيام بالأعباء الاجتماعية التي توالت عبر العصور، من ذلك نجد مؤسسة القبيلة والزاوية والحنطة، وكذا المؤسسة التربوية (الكتاب- المدرسة التي كانت تعلم أواصل الدين والشريعة) وهذه المؤسسات كانت تنبثق من المجتمع نظرا لأدوارها المهمة، و في هذا السياق يشير **محمد عابد الجابري**: " أن المجتمع المغربي إلى حدود الثلاثينات من القرن العشرين و هو تاريخ الميلاد الرسمي للحركة الوطنية، كان مجتمعا تؤطره القبيلة والزاوية، و لقد كان هناك إطاران اجتماعيا وحيدان ومتداخلان ينظمان أفراد المجتمع المغربي هما القبيلة والطريقة الصوفية أو الزاوية، أما الدولة (دولة المخزن قبل الحماية) فقد كانت جهازا فوقيا يستمد سلطته وفاعليته بل ووجوده من نوع العلاقة التي يقيمها مع الإطارين المذكورين"(محمد عابد الجابري، ص.155).

وعبر تاريخه المعاصر عرف المجتمع المدني بالمغرب تطورا ملموسا، ترجم ذلك بتكاثر الجمعيات وازدياد الحاجة الى التجمع والتفكير الجماعي بغية حل المشاكل بشكل تشاركي تفاعلي بين كافة الاطراف التي تمسها هذه المشاكل، هذا التنوع في النسيج الجمعوي أدي الى تطوير التجربة وتنوع الخدمات حيث بدأت تظهر خدمات جديدة موجهة بشكل مباشر نحو المواطن ومرتبطة أساسا بقيم الديموقراطية والمواطنة وتسعي الى محاربة الفقر و الامية في أفق تنمية مستدامة(فوزية ويكن 2011، ص.167)، وإذا أردنا تتبع تطور المجتمع المدني في المغرب فإننا سنتعرض إلى أربع مراحل أساسية.

❖ **مرحلة الولادة الأولى للمجتمع المدني-الفترة الاستعمارية-**: شهدت هذه المرحلة إنشاء بعض الجمعيات لكن أغلبها كانت خاضعة للهيمنة الاستعمارية، وكانت في شاكلتها منظمات خيرية ونقابية وطلابية لكن في عمقها حملت طابعا وطنيا مناهضا للاستعمار حيث عرفت المغرب العديد من الأشكال التقليدية للمجتمع المدني المتمثلة في الزوايا، التويزة والطرق الصوفية ...والتي عملت على تحرير البلاد من جهة وحماية أفرادها من سلطان المخزن من جهة أخرى

❖ **مرحلة الركود -من الاستقلال إلى عقد السبعينيات-** : عرفت هذه المرحلة أشكال متباينة من السلطة المركزية الشخصية، حيث أدى النظام الأبوي القابض على الحكم من خلال زبائنية شبكية إلى ابتلاع المجتمع واستنزاف جميع حركاته الاجتماعية وتنظيماته الأهلية.

وقد شكل صدور ظهير الحريات العامة سنة 1958 عاملا مشجعا على نمو الحركة الجمعوية وتطورها، وقد تميز هذا المسار بتركز وظائف الحركة الجمعوية حول مهام التعبئة والتربية والتثقيف وتميز أيضا بارتهان الحركة الجمعوية بمؤسسات الحركة الوطنية، حيث شكلت المؤسسة الجمعوية فضاء للعبور وفضاء لتكوين

النخب كما شكلت أيضا المحتضن الاجتماعي لمشاريع التحديث الثقافي المبكرة فبعد انشقاق الاتحاد الوطني للقوات الشعبية سنة 1959 عن حزب الاستقلال، وتشكيل حكومة عبد الله إبراهيم 1960 حيث كان النشاط السائد في هذه المرحلة هو العمل السياسي والنقابي والطلابي، إذ كان الصراع السياسي على أشده، وكان بمثابة حرب وجود بين اليسار وحزب الاستقلال من جهة وبين اليسار والحكم من جهة ثانية .وهذا ما انعكس سلبا على العمل الجمعوي بحيث كانت هناك جمعيات قليلة وغير نشيطة، وعموما فقد تميزت هذه الفترات بهيمنة الدولة على المجتمع، لذا تعتبر مرحلة ركود وجمود لنشاط المجتمع المدني.

❖ **مرحلة دور الشباب - مرحلة السبعينات والثمانينات-:** وهي المرحلة التي عرفت انتشارا ونشاطا واسعين للجمعيات التابعة أو المتأثرة باليسار، وكانت دور الشباب هي المسرح الرئيسي لهذه الجمعيات، وتميز عملها بالخصائص الآتية :

- ✓ طبيعة العمل: نشاط ثقافي وتربوي بمرجعية سياسية ولغايات سياسية وبخطاب سياسي .
- ✓ طبيعة التمويل: التطوع وانخراط الأعضاء، بالإضافة إلى الدعم العمومي خصوصا دعم الجماعات المحلية (أساسا البلديات) التي كانت تسير من طرف الأحزاب اليسارية، وحتى التي كانت مسيرة بتيارات سياسية أخرى كانت مضطرة لدعم الجمعيات ذات الطابع اليساري.(سهام بلغيثي علوي 2014)
- ✓ طبيعة الوسائل: "النشاط" أو "الأنشطة" كان هو المصطلح السائد، بحيث كان عمل الجمعيات عبارة عن أنشطة وليس "المشاريع"
- ✓ طبيعة الخطاب: استمرارية الخطاب المعارض ولكن كان في مواجهة الحكومات أو الإدارة أكثر ما كان في مواجهة الحكم، بحيث أصبح هناك تمييز بين الاثنين بسبب انخراط الأحزاب اليسارية في البرلمان والجماعات المحلية ومؤسسات عمومية كثيرة دون الحكومة، نتيجة التوافق الذي حصل مع الحكم حول القضية الوطنية، كما تميز هذا الخطاب بمواجهة التيار الإسلامي.
- ✓ طبيعة الجمعيات: جمعيات شمولية غير متخصصة لصعوبة تأسيس الجمعيات بسبب التضييق والتعسف من طرف الإدارة، أو بسبب هجوم اليسار المتطرف عليها.

❖ **مرحلة الولادة الجديدة- النضج والتطور-** أخذت الجمعيات في هذه المرحلة طابع التخصص، كما اعتمدت على مقاربة المشروع بدل النشاط بحيث لم يعد السؤال حول الانشطة كما كان في المرحلة السابقة وانما حول المشاريع، والجمعيات النشيطة هي التي لها مشاريع كثيرة، والمشروع هو مجموعة أنشطة بينما البرنامج هو مجموعة مشاريع. وهذه الجمعيات يمكن تقسيمها إلى قسمين كبيرين هما:

الجمعيات الحقوقية: التي تنشط خصوصا في موضوع الدفاع عن حقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق المتضررين من المرحلة التاريخية التي أطلق عليها بسنوات الرصاص... و كل هذه الجمعيات اعتمدت المقاربة الحقوقية وحققت إنجازات ضخمة في مقدمتها عملية الإنصاف والمصالحة، وإصدار مدونة الأسرة، وتأسيس المحاكم المتخصصة خصوصا المحكمة الإدارية وقضاء الأسرة، وتأسيس ديوان المظالم... (حسن بوزيدي 2014)

الجمعيات التنموية: وهي جمعيات تشكلت أساسا من طرف الأطر التي لها تخصصات تقنية والتي عملت أو ما تزال تعمل في الإدارات التقنية العمومية، من هذه الجمعيات من تخصصت في مجال المحافظة على البيئة وأخرى في

مجال دعم الأنشطة المدرة للدخل بواسطة القروض الصغرى وأخرى اهتمت بمسألة التكوين ودعم القدرات... ولكن الذي يميز هذه الجمعيات بصنفيها، ما يلي:

التخصص: فهذه جمعيات متخصصة وبدون فروع في الغالب.

الاعتماد على تمويل المشاريع بدل دعم الجمعيات: وذلك من خلال التعامل المباشر مع المؤسسات المانحة التي أصبحت تفضل التعامل مع الجمعيات بدل الحكومات التي تعاملت معها في البداية مرورا بالجماعات المحلية.

معاداة العمل السياسي الحزبي: وذلك بسبب انعدام الديمقراطية داخل الأحزاب، وبسبب كثرة الانشقاقات التي يرجع أغلبها للعوامل الشخصية، وبسبب غياب نزاهة الانتخابات ...

المهنية واستعمال وسائل العصر: وسيادة نوع من الشفافية في معاملاتها المالية، ولكنها لم تستطع الانتقال إلى المؤسساتية لأنها مازالت تعتمد على فرد أو فردين، وتستعين بكفاءات من غير الأعضاء أو التي ليس لها أية علاقة بالعمل الجمعوي أو السياسي.

حسب التقديرات فإن عدد الجمعيات بالمغرب يفوق 30.000 جمعية وهنا تطرح عدة إشكاليات متعلقة أساسا بمدى توفر هذه الجمعيات والمجتمع المدني عموما على امكانيات قانونية ومادية تضمن له القيام بدوره في جو من الاستقلالية، وهو الذي يشهد ظهورا قويا للبنيات الجمعوية، وهذا ناتج عن الانتقالات السياسية والاجتماعية الداخلية وأيضا عن الحاح جهات خارجية. (فوزية ويكن2011، ص.168).

2 -I جغرافيا المجتمع المدني بالمغرب: في محاولة للاقتراب من تركيبة المجتمع المدني بالمغرب واكتشاف ملامح نخبه المسيرة لحركيته والمتحكمة أيضا في موازين قواه فانه يمكن الوقوف عند أهم الصور التي يقوم عليها المجتمع المدني في المغرب، إذ هناك أنواع و صيغ مختلفة ومتناقضة لحضور المجتمع المدني بالمغرب، وهي صيغ تحدد طبيعتها إرهاصات نشأته، كما تؤطرها عوامل الاحتواء والتهميش وإكراه كل من يحاول الدخول في منافسة لتدبير الشأن العام والمشاركة فيه، وبذلك نجد انواع عديدة لفرضية المجتمع المدني بالمغرب نوضحها على الشكل التالي: (عبد الرحيم العطري2000، ص. 121)

- **الهياكل الرسمية**: وتضم مجموعة من الجمعيات والهيئات التي تعلن ولائها التام لكل ما هو صادر عن الدولة، وهي بذلك مؤسسات رسمية ملحقة بها، تم تأسيسها لغايات لا تبتعد عن كونها خيارات منافسة المجتمع المدني الملتزم، وينطوي تحت هذا النوع من هياكل المجتمع المدني بدرجة أولى الجمعيات الجهوية والتي تحظي بدعم وتوجيه الدولة والتي تعرف بجمعيات السهول والانهار، وقد عرفت اوجها مع وزير الداخلية الاسبق إدريس البصري، الذي دعم فكرة تأسيس هذه الجمعيات الكبرى والتي اسندت رئاستها بصفة دائمة الى مستشارين للملك وكبار مسؤولي الدولة في إشارة بارزة على أنها جزء من النظام.

ويوضح الجدول التالي هذه الجمعيات:

اسم الجمعية	الرئيس	المنصب
رباط الفتح	عبد الكريم بناني	مدير الكتابة الخاصة للملك الحسن الثاني
أبي رقراق	محمد عواد	مستشار الملك
الاطلس الكبير	محمد الكنيدري	وزير سابق
أنجاد المغرب الشرقي	أحمد عصمان	وزير أول سابق
فاس سايس	محمد القباج	مستشار الملك
إيليغ	عبد الرحمان بوفتاس	وزير سابق
الاسماعيلية الكبرى	الطيب بن الشيخ	وزير سابق
كريان سنطرال	بليوط بوشنتوف	صهر الملك
المحيط	محمد بنعيسي	وزير الخارجية
دكالة	عبد الكريم بن الشرقي	برلماني
حوض سبو	ميلود الشعبي	برلماني ومستثمر

المصدر: عبد الرحيم العطري، دفاعا عن السوسيولوجيا، الطبعة الاولى، الرباط: بابل للطباعة،2000، ص.139.

كما نجد في هذا الاطار هياكل ومبادرات اخري تعمل بصفة مناسبتيه على تسويق قرارات النظام وتبرير أفعاله، فكل هذه الجمعيات الكبرى تتوفر على صفة المنفعة العامة وهي الصفة التي تخول لها الحصول على دعم مالي مهم بشكل سنوي من خزينة الدولة.

❖ **الهياكل المقاولاتية:** وهي تعني الجيل الجديد من العمل الجمعوي الذي صار يعمل بروح المقاولة الاحترافية في سبيل الحصول على الدعم وانجاز المشاريع التنموية، وهو ينضبط لمنطق الربح والخسارة، وهو النوع الذي ينفتح على الجمعيات والمنظمات المهنية والاقتصادية والتنموية مراهنا على الدعم والتمويل الاجنبي وعقد الشراكات والاتفاقيات مع مختلف الجهات بهدف تحقيق المشاريع، ويبدو ان هذه الصيغة المدنية هي التي تسجل حضورها بقوة في المناطق النائية الاكثر تهميشا وهي التي تحوز على ثقة مؤسسات الدعم والتمويل الاجنبية.

❖ **الهياكل الهشة:** وهي تتكون في الغالب من جمعيات تطوعية تنشغل بالقضايا الثقافية أو التربوية او الاجتماعية، وتعمل في ظل ظروف تتميز بقلة الامكانيات والموارد البشرية المؤهلة لتدبير الشأن الجمعوي، ولهذا تكون ضعيفة التأثير والفعالية. (عبد الرحيم العطري2000، ص. 123)

كما يرصد الباحث حسن قرنفل في مؤلفه" المجتمع المدني و النخبة السياسية – إقصاء أم تكامل ؟" مكونات المجتمع المدني المغربي من خلال تحديدها وفق العناصر التالية.

- **النقابات المهنية:** إن المتتبع لمسار التجربة المغربية النقابية يستخلص خلاصتين:

1- التعددية في العمل النقابي" رغم صيانة الوحدة النقابية ونضالها في مواجهة السلطة.

2- ارتباط العمل النقابي بالسياسة"، أي ارتباط العديد من النقابات بأحزاب سياسية وان لم يكن ذلك بشكل مباشر وواضح وبالتالي تمثيل مصالحه، كما ان الدولة ذاتها كثير ما تحث النقابات على المشاركة في عدة أنشطة

سياسية كالاستفتاءات وغيرها. ما يمكن ذكره بشأن النقابات في المغرب هو أنها قد نجحت إلى حد ما في خلق ديناميكية جديدة في العمل النقابي ولكن تبقى نظم الحماية من المتابعات القضائية ضعيفة وبالتالي تقوض من النضال العمالي فمثلا الإضراب هو حق مشروع قانونا للعمال ولكن مقيد بمراسيم وتراخيص قانونية تصدرها السلطة.

- **الحركة النسائية:** إن الحركة النسائية باعتبارها عنصرا من عناصر المجتمع المدني فقد ظهرت في المغرب بشكل عابر إبان فترة الاحتلال من بعض الأحزاب السياسية إلى إنشاء بعض التنظيمات كحزب الاستقلال المغربي الذي عمد إلى إنشاء هيئة عليا لنساء الحزب وتكوين خلايا نسائية حزبية، و بعد الاستقلال مباشرة استمر الطابع الحزبي لهاته التنظيمات خاصة الأحزاب التقدمية مع ظهور مبادرات لتأسيس تنظيمات نسائية ذات طابع تثقيفي للمرأة وليس لقضاياها مما حد من إمكانية التعاون بين هذه التنظيمات والنهوض بوضعية المرأة داخل المجتمع. (دامية بن خويا 2004، ص.426)

- **جمعيات حقوق الانسان والجمعيات الجهوية:** عرف العمل الجمعوي تزايدا مطردا منذ حصول المغرب على استقلاله، بظهور عدد كبير من الجمعيات ذات الطابع الثقافي، الرياضي، التربوي، الترفيهي، مهني، اجتماعي، فني،...الخ، ولكن عملها محدودا في بعض النشاطات التي يكون أثرها ضعيفا في التوجهات السياسية الوطنية، حتى ان السلطة السياسية قامت بتشجيع هذا النوع من الجمعيات.(حسن قرنفل، 1997، ص.40).

وقد لقيت جمعيات حقوق الانسان معارضة شديدة من الدولة المغربية حيث تري أن هذا المجال من اختصاصها الحصري، ولا يمكن التنازل لأي جمعية بمثل هذه الأمور، رغم أن الخطاب الرسمي للدولة هو ليبرالي والذي تسوقه الدول الغربية لتتدخل في شؤون الدول لحماية حقوق الانسان داخلها. ومنه فقد عرف المغرب جمعيات لحقوق الانسان بدءا بمبادرة حزب الاستقلال بإنشاء العصبة المغربية لحقوق الانسان سنة 1962والتي كانت تعمل موزاة مع توجهات السلطة أكثر منها أداة من أدوات المجتمع المدني، وكذلك الجمعية المغربية لحقوق الانسان و أخيرا وهي الأهم المنظمة المغربية لحقوق الانسان، التي ضمت عدة فعاليات وشاركت في تأسيسها كل القوى الفاعلة سياسيا، أما عن الجمعيات الجهوية فيعود السبب الرئيسي في إنشاءها إلى تناقص النخب المحلية القروية والريفية نتيجة النزوح نحو المدن مما جعل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المناطق تسير بوتيرة بطيئة فجاءت الحاجة إلى استيعاب المواطنين ودرأ خطر الانتفاضات الشعبية التي مردها تنامي عوامل التهميش الاجتماعي.

عموما يمكن القول أن هذه الجمعيات الجهوية نجحت إلى حد ما في العمل من اجل تنمية العديد من المناطق والجهات ولكن ليست كلها على نفس المستوى من الفعالية، هذه الاعتبارات من بينها البعد أو القرب من العاصمة وبالتالي من مراكز صنع القرار (الجمعيات القريبة هي أكثر نشاطا وفعالية) مما يتسبب في ضعف التمويل والهياكل و الإمكانيات وحتى شبكة العلاقات التي تنسجها الجمعيات النائية أو البعيدة عن العاصمة.

.ويقدم الجدول التالي صورة عن هذا التواجد للمجتمع المدني في المغرب:

الجهة	العدد	%	الجهة	العدد	%
الرباط	3805	% 15	فاس	1231	%5
البيضاء	3558	%14	الغرب	1012	%4
سوس	3238	%13	تادلة	905	%4
مكناس	2168	%9	تازة	785	%3
طنجة	2152	%9	الشاوية	574	%2
الشرق	1997	%8	كلميم	271	%1
مراكش	1508	%6	العيون	166	%1
دكالة	104	%5	واد الذهب	58	%0

المصدر: مرشد المواطن (كتيب صدر عن جمعية دابا 2007)

TELLEQUELLE N° 263 MARS 2007 P :32

يتضح من خلال هذا الجدول وإذا ما تجاوزنا بعض الملاحظات المنهجية، والتي تتمثل أساسا في منهجية جمع هذه المعطيات والإحصائيات والمعايير التي تم اعتمادها لإعداد هذا الجدول، فإننا بالمقابل نسجل أن هذه المعطيات جد مهمة، ستساعدنا على فهم تموقع وتواجد العمل الجمعوي بالمغرب، من حيث عدده وأيضا فعاليته في بعض الجهات.

أما الملاحظة الأخرى التي تستوقفنا في قراءتنا لهذا الجدول، هي تمركز العمل الجمعوي بجهتي الرباط والدار البيضاء متبوعا بجهة سوس ماسة درعة، لكن هناك ضعفا في بعض الجهات، كتازة 3% جهة الشاوية 2%، بينما جهة واد الذهب لا يمثل العمل الجمعوي بها أية نسبة تذكر. والمفارقة التي نسجلها من خلال استقراء هذه المعطيات الواردة بالجدول أعلاه، أن الجهات التي تعاني من صعوبات تنموية لا يشكل العمل الجمعوي بها إلا نسبا محتشمة، بينما الجهات التي تتوفر على إمكانيات وفرص عديدة تعرف حضورا معتبرا لهذا العمل، ولعل مرد ذلك إلى أن رافعة هذا العمل التنموي هو وجود نوع من النخبة المؤهلة والقادرة على المساهمة الفعالة في تدبير وتقاسم الأدوار مع الأطراف الأخرى (السلطة، الأحزاب، الفاعلين الاقتصاديين). (رشيد جرموني 2014)

وتأسيسا على ما سبق يتضح أن النهوض والمساهمة في المشاريع التنموية، لا يمكن أن يتم دون مشاركة المجتمع المدني، ولا سبيل للمضي في ذلك وخلق حالة من التعبئة القوية لمجموع القدرات والطاقات إلا بترسيخ القيم المواطناتية وتعزيز السلوك الديمقراطي داخل هذه الهياكل الجمعوية، وأيضا بفهم سياسة الاستقلالية وعدم التبعية سواء لبعض الأطراف الداخلية أو للممولين الدوليين على اعتبار أن مصلحة هؤلاء الممولين وغاياتهم قد تتعارض مع كل انعتاق لمجتمع مدني مستقل. ولا تتأتى هذه الاستقلالية إلا بالتحرر من الإعاقات التي يولدها نسق وبنيات المجال السياسي ببعديه الدولي والحزبي، وإخضاع هذه الاستقلالية ذاتها لشمولية المطالب، وعلى الخصوص تعميم العمل لمصلحة الشرائح المجتمعية كافة ضمن رؤية تكاملية وشمولية ومن دون شروط سياسية أو إيديولوجية أو فئوية أو كسبية مسبقة.(محمد الغيلاني 2005، ص.85)

3 -I أساليب عمل المجتمع المدني في المغرب

عرف المغرب صعودا معتبرا للفاعلين غير الحكوميين وغير المتحزبين في قلب الحياة الجمعوية خلال الثمانينيات وبشكل أوضح في التسعينات من القرن العشرين حيث أبان هؤلاء الفاعلون الجدد عن قدرتهم في الإسهام بكيفية ملموسة، وفعالة في المجهود التنموي، وفي دمقرطة النقاش العمومي بالبلاد. (رشيد جرموني 2014)

وقد تميز العمل الجمعوي بالمغرب إبان السبعينات من القرن الماضي بالصراع والمواجهة بينه وبين السلطة، وقد كانت البداية الأولى ذات طابع حقوقي، وقد استعرض الباحث توفيق بوعشرين هذه المحطات في ثلاثة مواقف طبعت تعامل السلطة مع فعاليات المجتمع المدني:

- **المواجهة**: وقد امتدت هذه المرحلة من بداية السبعينات إلى أواسط الثمانينات وتميزت بالاصطدام المباشر مع ما كان يشكل أنوية مجتمع مدني فتي وناشئ والذي كان في غالبه على صلة بهذه الدرجة أو تلك مع الأحزاب السياسية المعارضة وخاصة اليسارية.

- **المنافسة**: حيث انتهت السلطة في أواسط الثمانينات إلى الاهتمام المتزايد بمؤسسات المجتمع المدني، ومن ثم عمدت إلى خلق عدة جمعيات ترفع نفس أهداف وشعارات باقي مؤسسات المجتمع المدني الحرة وأمدتها بجميع الإمكانات المادية وجعلت على رأسها أعيان السلطة والمال حتى تقوي نفوذها في المجتمع(مثل جمعية أبي رقراق، جمعية الإسماعلية، جمعية إليغ، جمعية أنكاد جمعية المحيط) والملاحظ أن هذه الجمعيات أصبحت أنشطتها تغطي كافة جهات المغرب، بل وأصبحت غطاء للكثير من الأنشطة السياسية الرسمية.

- **الاحتواء**: مع مطلع التسعينات تغيرت استراتيجية الدولة اتجاه المجتمع المدني، لتتجه إلى احتوائه وتوظيف مؤسساته وموقعها في المجتمع، وهكذا بدأ الحديث عن إشراكه في إعداد البرامج الحكومية وتدبير المرافق وتوسيع حضوره ورموزه في الأنشطة الرسمية ووسائل الإعلام(بوحنية قوي 2014).

كما يشير الباحث المغربي رشيد جرموني بأن هذا الانفتاح لم يأت في سياق طبيعي يؤشر على بداية إيمان الدولة في قدرة مؤسسات المجتمع المدني على المساهمة في تدبير الشأن العام، بل جاء في سياق العجز أولا في التصدي للمشاكل الكبرى التي بدأ يعرفها مغرب التسعينات والتي شكلت ثمرة مباشرة لنتائج التقويمات الهيكلية لسنوات الثمانينات، ومن ثم فإشراك هذه المؤسسات كان يرمي إلى محاولة لامتصاص الغضب الشعبي من اختيارات الدولة، ثم ثانيا جاء هذا الانفتاح الاضطراري بعد بروز اتجاه لدى الدول الغربية والمنظمات الغير الحكومية العالمية تفضل التعامل مع المؤسسات المجتمع المدني المستقلة على التعامل مع المؤسسات والأجهزة الرسمية لمحدودية فعالية هذه الأخيرة، ولاعتقاد من قبل المنظمات والدول الغربية مفاده أن أجهزة الدولة في المغرب والعالم الثالث لا تمثل تمثيلا أمينا مصالح وتطلعات ومشاكل المجتمع المدني، ومن ثم فوصول هذه الجهات إلى أهدافها وهي ليس كلها بريئة يمر بالضرورة على قنوات مؤسسات المجتمع المدني.

إن مجموع الإصلاحات السياسية الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المغرب خصوصاً بعد سنة 2010، لا يمكن استثمارها استثمارا حقيقيا، إلا من خلال الإشراك الحقيقي الفاعل والمسؤول لمختلف الفاعلين في الحقل الاجتماعي، وذلك بتوظيف مجموعة من الآليات أهمها :

- الزيادة من حصص الدعم" المادي، اللوجستي والتكويني "المخصصة لمنظمات المجتمع المدني.
- الحث على ضرورة استعمال هاته المؤسسات لوسائل الإعلام المكتوبة، المرئية والمسموعة.

- إرساء مبادئ التسويق الاجتماعي le marketing social غير الربحي بطبيعة الحال ضمن الأبجديات المكونة لهذا النوع من المؤسسات.
- توسيع تطبيق آلياتي التدقيق المحاسباتي الداخلي والخارجي، وذلك بغية ضمان قيام هؤلاء الفاعلين بالخدمات المرجوة منهم أحسن قيام.
- التوسيع من تمثيلية الفاعليين الاجتماعيين في المنظمات الوطنية، كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبارات أن مؤسسات المجتمع المدني المغربي يمثل جزء كبير منها أداة للتضامن من الاجتماعي ووسائل توفر مناصب شغل حقيقية للعاطلين عن العمل.

II. نحو تفعيل دور المجتمع المدني المغربي لتحقيق التنمية المحلية:

تأتي جهود دور المجتمع المدني لتحقيق التنمية المحلية نتيجة مبادرة تجمع مختلف الفاعلين المهتمين ضمن إشكالية عامة تعتمد من جهة على مبادرة الوكالة الجهوية للهجرة و التعاون للجماعة المستقلة بمدريد التي تولي اهتماما لتنمية معارفها حول بلد كالمغرب الذي يحظى بالأفضلية في مخططاتها المرتبطة بمجال التعاون والتنميةIPADE، و من جهة أخرى جاءت نتيجة تحفيز واهتمام المنظمات غير الحكومية التي تطور برامج ومشاريع بشمال المغرب منذ 13 سنة وتقدم قاعدة من المعلومات تسهل عمل فاعلي التعاون الإسباني المهتمين بالمنطقة.

1- II دور المجتمع المدني المغربي في التنمية المحلية بشمال المغرب: قراءة في الخصائص والمقترحات

يمكن تلخيص قدرات النسيج الجمعوي المغربي في تصاعد أنشطة فاعلين جدد وجب منحهم مساحات أكبر لمواجهة مع أطراف أخرى، مشاكل كبيرة تتميز بها المنطقة، فعلى الرغم من التحسن النسبي الماكرو اقتصادي للمغرب والإصلاحات الجزئية لنموذجه السوسيوسياسي لم تنعكس بشكل نفعي معمم على أكثر من ثلاثين مليون مواطن مغربي، أما فيما يخص الأقاليم الشمالية فإن الوضعية أكثر تأزما نتيجة للإهمال النظامي الممارس من طرف الدولة من جهة ومن الخارج من جهة أخرى.(نور الدين أكدي، ص. 4)

ورغم أن المبادرات غير حكومية الهادفة الى تحقيق التنمية المحلية في هذه المناطق، إلا أن تأزم الوضع وتزايد احتياجات سكان الأقاليم الشمالية- طنجة، تطوان، شفشاون والحسيمة- وتعقيداتها قد تجاوز بكثير إمكانيات التدخل لدى الجمعيات التي بدورها تعاني من ضعف بنيوي كبير في محاولة تغطية الاحتياجات الاساسية. انطلاقا من ذلك يمكن تلخيص السمات الأساسية لجمعيات المنطقة الشمالية للمغرب فيما يلي:

- ✓ نقص الإمكانيات المادية والاستقلال المالي.
- ✓ الحاجة إلى التكوين في جميع المستويات.
- ✓ عدم كفاية الموارد البشرية(متطوعين، شركاء، محترفين، مسيرين).
- ✓ ضعف البنية التحتية(مقرات، وسائل تقنية، وسائل الاتصال و المعلومات).
- ✓ علاقة غير مرضية مع الإدارة على مختلف الأصعدة.
- ✓ قنوات الاتصال غير مناسبة، سواء الداخلية(بين الشركاء والمسيرين أو خارجية مع جمعيات المنطقة أو أخرى وطنية أو دولية)

- ✓ تغيير وتعاقب مفرط للأشخاص المرتبطين بالمشاريع نظرا لغياب منظور واضح للمستقبل المهني لهؤلاء الأشخاص، وبسبب ضعف الإمكانيات المادية للجمعيات
- ✓ قلة ممثلي شرائح المجتمع بالجمعيات، مع تعدد مشاكل مد قنوات الحوار والتعاون مع الأطراف المستفيدة القوية.
- ✓ نمو غير منظم، مع قلة التخصصات ونزوع نحو ضمان الاستمرارية الذاتية علاقة بالأطراف والقوى المانحة فالتخطيط والبرمجة على المدى القريب وغياب رؤية شاملة توجه وترشد أساليب التدخل المستقبلي. .(نور الدين أكدي، ص. 8)

انطلاقا من هذا الواقع يمكن التأكيد على المقترحات التالية:

رغم أن الاحتياجات التي يجب تغطيتها تتعدد وتختلف بتعدد واختلاف مناطق العالم التي ترغب اسبانيا في التدخل فيها من اجل التعاون، إلا أن هذه الأقاليم الشمالية ينبغي أن تحضي بالأولوية في مخططات التعاون الاسباني، من منطلق أن نمو التعاون الاسباني بالمغرب قد وصل إلى مرحلة وجب فيها على كل الأطراف المعنية أن تقف عندها لتقييم وتقويم مساره بشكل منسق ومعقلن من اجل أن تستفيد البرامج والمشاريع المستقبلية من التجارب الميدانية المكتسبة، فالاحتياجات المقلقة للمنطقة يجب أن تدفع إلى التفكير برؤية في أنجع الوسائل لتوحيد وعقلنة مختلف أشكال السيولة المالية المخصصة للتعاون.

هذه المواقف التي يمكن تبنيها من طرف مختلف مكونات التعاون الاسباني من أجل التنمية يجب أن تدفع إلى تطوير أشكال التدخل بإشراك فاعلين أكاديميين، وسطاء جمعويين يعملون على تفكيك وإزالة السلبيات الكامنة في المخيلة الجماعية لمجتمعي كلا ضفتي المضيق، كما ينبغي بناء وتوحيد الرؤى التي تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة أساس بناء مستقبل جهوي على قاعدة من السلام و الاستقرار و التنمية كل هذا سيدفع إلى التعامل بشكل إيجابي من طرف الجمعيات المحلية والمستفيدين، وكذا من طرف الجهات المانحة المفترضة والمنظمات غير الحكومية المهتمة بإنجاز مشاريع بالمنطقة.

إن لتغير منظور تفكير الإدارة المغربية علاقة بمهمة المنظمات الغير حكومية الذي يتجلى في فتح مجالات جديدة من الدعم والمشاركة التي لابد من استثمارها في تفعيل لقاءات من أجل التحاور والنقاش، بحضور ممثلين عن كلا الطرفين بجانب ممثلي البلدان المانحة والمختصين في هذا المجال، وذلك من أجل تقوية العلاقات الداخلية وتحقيق التفاهم بين المجتمع المغربي والسلطة حول أهمية تجاوز الحدود التي تؤطر العمل الجمعوي في الوقت الحاضر(سواء التي تخص المجال القانوني، أو التي تهم الجانب المالي). (محمد العيكوبي 2003، ص. 35)، هذه الأنشطة ستؤدي بالتأكيد إلى تحسين مستوي التحسيس والأداء المهني لدى الموظفين المشتغلين في مجالات التدخل الجمعوي وفي هذا الإطار من المهم جدا أن تقوم الأطراف الاسبانية المانحة بدعم أنشطة موجهة، بشكل خاص إلى الموظفين المغاربة العاملين بميدان التعاون وإعطائهم الفرصة للإطلاع على التجارب والخبرات الاسبانية عبر برنامج التبادل الميدانية مع نظرائهم العاملين في نفس القطاع في اسبانيا .

إن تنظيم زيارات ولقاءات تجمع بين موظفي الجانبين، وتنظيم ورشات عمل من شأنه ان يُمكن من معرفة كيف تتعامل وتتجاوب الإدارة الاسبانية مع المنظمات الغير حكومية لتشكل وسيلة فعالة تؤدي إلى تسريع وتيرة التعاون بين الإدارة المغربية بمختلف مستوياتها، مع الجمعيات العاملة في الميدان.

إن ضعف النسيج الجمعوي بشمال المغرب يدفع إلى ضرورة دعم الجمعيات النشيطة ومحاولة تقويتها حتى تتمكن برامجها وأنشطتها من إحداث أثر كبير لدى المستفيدين، و من بين الجمعيات التي تتميز بقدرتها التنظيمية وحضورها القوي وتأثيرها في المجتمع، تبرز بعض الجمعيات ذات طابع إسلامي، بخصوص هذه الأخيرة يجب الوقوف عندها من اجل التحليل وتحديد طبيعة العلاقة معها بشكل دقيق و بهذا الخصوص، ينبغي تحليل كل حالة /جمعية على حدة بدل تعميم مواقف يمكن أن تدفع إلى رفض مشاريع رغم ضرورتها للاستجابة لحاجيات ستبقى عالقة في حالة عدم التدخل لمواجهتها.

كما انه من الضروري، في الكثير من الحالات وضع برامج وأنشطة للعديد من الجمعيات المحلية ذات القدرة المحدودة ولكن التوجيه العام للمشاريع يجب أن يدفع إلى نضج الشركاء المحددين في هذه الأقاليم مما يفرض التعامل الممنهج مع هؤلاء الشركاء عبر الانفتاح على مخططاتهم وتجسيد مفهوم الشراكة والتعاون في كل مراحل المشروع .(نور الدين أكدي، ص. 6)، هذا الاهتمام بدعم وتقوية النسيج الجمعوي المغربي بالأقاليم الشمالية التي خضعت للتحليل، يجب أن يحظى بالأولوية من طرف الشركاء الاسبان، سواء من منظور الإدارة، أو من منظور كل ما يرتبط ويؤثر في المنظمات غير حكومية التي تشتغل بالمنطقة، من هذا المنطلق المشاريع التي ستنجز يجب أن تدرس وتحدد بدقة مدى تأثيرها والنتائج المنتظرة منها من حيث تقوية النسيج الجمعوي المحلي. وفي هذا السياق، نشير إلى أن التعاون لا يهدف فقط إلى مواجهة وحل المشاكل والاحتياجات الملحة والاستعجالية، بل يهدف بالأساس إلى المساهمة بشكل فعال في تقوية الفاعلين المحلين من أجل تحقيق نضجهم واستقلالهم الكلي في المستقبل.(نجيب جبيري 2014)

وأمام تعدد واختلاف الفاعلين والصعوبات المذكورة حول مد قنوات الحوار المنظم الذي يوحد، ليس فقط الرؤى، بل أيضا الأنشطة والتدخلات من المهم جدا العمل على إنشاء فضاءات دائمة من أجل التنسيق هذه الفضاءات الغير موجودة حاليا ستمثل هياكل منشأة تضمن مشاركة كل الفاعلين الموجودين في منطقة معينة، و ستكون أكثر فعالية إذا ما أنشأت على الصعيد الوطني إذ ستضطلع بمهام تبادل التجارب والتفكير والنقاش المفتوح بين كل الفاعلين الدوليين والوطنين الحاضرين بشمال المغرب، وكذا تفعيل ميكانزمات التنسيق التي تتفادى التدليس والمخادعة، وترشد أشغال التنمية حسب إمكانيات كل طرف على حدة. إن المراهنة على تقدم واستقرار المغرب، أمر حاسم، ملح، ولابد منه، فبقدر ما تزدهر مستويات عيش سكانه عبر القضاء على بؤر التهميش الموجودة ستسير المنطقة نحو الاستقرار مما يؤدي إلى ارتياح نسبي لدى الأطراف والجهات المرتبطة بالميادين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وضمن هذا الاطار يتضح أن تقوية المجتمع المدني لا يساعد فقط على حل المشاكل الاستعجالية للسكان، بل يعتبر عنصرا أساسيا في تسريع وتيرة الإصلاحات التي يجب على المغرب أن يقوم بها من أجل تحقيق مصالحه.

2- II تقوية قدرات المجتمع المدني في شمال المغرب

تواجه جمعيات المجتمع المدني الهادفة الى تقوية الامكانيات العملية ودعم الانشطة الانتاجية بشمال المغرب - طنجة، تطوان، شفشاون والحسيمة- صعوبات عديدة وتحديات كبيرة، الأمر الذي يقتضي دعم قدراتها وتقوية فاعليتها وتخصصاتها وتوجيه مشاريعها نحو المناطق المهمشة التي يصعب الوصول إليها، مما يجعل احتياجاتها الأساسية كثيرة سيما ما تعلق بالمناطق التي تعرف نموا في معدلات الهجرة التي يجب التأكيد على الأنشطة التكوينية الموجهة إلى شبان هذه المناطق، أخذا بعين الاعتبار الصعوبات التي تواجهها هذه الأنشطة، إذ

يصعب تحديد المستفيدين الشباب المرشحين للهجرة و في هذا السياق من الضروري تقييم مشاريع بعض المنظمات الغير حكومية الإسبانية والتي انطلقت عملية إنجازها فيما يتعلق بالأنشطة الإنتاجية التي تستفيد منها النساء حيث وجب التركيز على مشاريع تتوافق مع الخصائص الاقتصادية والثقافية لكل منطقة على وجه المثال نذكر نموذج" الحسيمة" الذي يوضح بشكل جلي هذه الصورة، فالمرأة بهذه المنطقة تعيش حبيسة جو عائلي محافظ ولا تهتم بأي نشاط تجاري إلا في الأسواق الخاصة بالنساء التي بدأت تنقرض، هذا الواقع ينبغي التعامل معه عبر إيجاد حلول بديلة تدرس وتحلل كل حالة على حدة وتمكن من إيصال الأنشطة والمشاريع إلى المرأة (كأن تعمل النساء داخل بيوتهن) (نور الدين أكدي، ص. 12)، إضافة إلى ما ذكر، نشير إلى أن الصناعة التقليدية بالحسيمة ليست متنوعة كمثيلتها بالأقاليم الشمالية الأخرى، كما أنها تعاني الركود، الأمر الذي يُصعّب مسألة التخطيط لأنشطة تجارية يمكن للنساء أن يزاولنها بالإضافة الى بعض مشاريع خلق التعاونيات بمشاركة اسبانية تمثل نماذج جيدة يمكن الاحتذاء بها عند التخطيط لمشاريع مستقبلية.

أما في مجال حماية البيئة نجد إن المشاريع البيئية المترابطة عبر شبكة متجانسة كالتي توجد بطنجة و الحسيمة، نظرا لخصائصها المتميزة، تمثل نموذجا مرجعيا للمشاريع المستقبلية، فبتحليل وتتبع هذه المشاريع بشكل مناسب تستخلص تجارب مثمرة. ونظرا لحداثة هذا القطاع، الشيء الذي يتقاطع مع أهميته وماهية التحديات التي يجب مواجهتها، من اللازم التقدم بخطوات ثابتة والعمل بشكل تدريجي بداية بالمبادئ الأولية الأساسية، وهكذا يبدو ضروريا أن تقوم الجمعيات، سواء جمعيات المجتمع المدني أو الجمعيات الرسمية، بتنظيم أنشطة للتوعية بأهمية البيئة، وبموازاة مع هذه الأنشطة تزداد هذه الجمعيات قوة وتصبح متخصصة. ومن جانب آخر وعلى مستوى إنجاز المشاريع يجب إعطاء الأولوية للمجالات الضرورية الحساسة وكذلك القطاعات التي لها علاقة " إنتاجية " مع البيئة مثل، الصيد البحري، الغابة، الفلاحة وتربية المواشي.

خاتمة:

يتضح من خلال هذه الدراسة المتمحورة حول المجتمع المدني والتنمية المحلية في المغرب والمعالجة للإشكالية المتمركزة حول مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل مسار التنمية المحلية في المغرب تم التوصل الى النتائج التالية:

- ارتبط ظهور المجتمع المدني في المغرب بمجموعة من التحولات الاقتصادية والسياسية التي فرضت ظهور مؤسسات مستقلة عن الطبقة السياسية ترعي مصالح المواطنين وتراقب العمل السياسي في تخلي الدولة عن العديد من مهامها.
- كما يتضح من خلال هذه الدراسة مدى امتلاك التجربة المغربية من خبرة في العمل الجمعياتي والتي شكلت رصيدا نضالياً وتاريخياً مهما، حيث أبانت مؤسسات المجتمع المدني المغربي عن قدرتها في الإسهام بكيفية ملموسة، وفعالة في المجهود التنموي سيما منه المحلي.
- من خلال فحص دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في المغرب نجد ان التجربة المغربية قد حققت مكتسبات هامة في مسار تفعيل آليات تدبير المقاولة والتي ساهمت في التخفيف من العجز في مجال التنمية المحلية.
- تعميم العمل لمصلحة الشرائح المجتمعية كافة ضمن رؤية تكاملية وشمولية ومن دون شروط سياسية أو إيديولوجية أو فئوية عامل مهم لإنجاح مشاريع المجتمع المدني بالمغرب في المجال التنموي.

- إن ضعف النسيج الجمعوي بشمال المغرب يدفع إلى ضرورة دعم الجمعيات النشيطة ومحاولة تقويتها حتى تتمكن برامجها وأنشطتها من إحداث أثر كبير لدى المستفيدين.

وبناء على ذلك يمكن الاقرار بأن النهوض بالمشاريع التنموية سيما منها المحلية لا يمكن أن يتم دون مشاركة المجتمع المدني، ولا سبيل للمضي في ذلك وخلق حالة من التعبئة القوية لمجموع القدرات والطاقات إلا بترسيخ القيم المواطناتية وتعزيز السلوك الديمقراطي داخل هذه الهياكل الجمعوية.

المراجـــع:

1- أبو حلاوة، ك. (1992). إشكاليات نشوء المجتمع المدني، مجلة الوحدة، (91).
2- اكدي، ن. د. مترجما. الجمعيات والمنظمات غير الحكومية بشمال المغرب- تفعيل المجتمع المدني بأقاليم طنجة، تطوان، شفشاون و الحسيمة. المغرب: مؤسسة IPAD.
3- بوزيدي، ح . دور المجتمع المدني المغربي في دستور 2010. تم الاطلاع على الموقع في 2014/10/15. http://www.marocdroit.com.html
4- بوحنية، ق. الجمعيات في المغرب وتونس قراءة في الواقع والتطلعات، تم الاطلاع على الموقع في 2014/12/01 http://studies.aljazeera.net
5- بن خويا، د. (2004). واقع المشاركة السياسية للمرأة المغربية. تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان.
6- بلغيتي، س. ع. المجتمع المدني المغربي، تم الاطلاع على الموقع في 2014/10/13. http://maghrebpress.net/news4871.htm
7- جبيري، ن. مستقبل التنمية المحلية بالمغرب. تم الاطلاع على الموقع في 2014/10/12. http://www.maghress.com/almassae/123576
8- العطري،ع. ر. (2000). دفاعا عن السوسيولوجيا. الرباط: بابل للطباعة.
9- الجابري، م. ع. المغرب المعاصر: الخصوصية والهوية الحداثة والتنمية. المغرب: المركز الثقافي العربي.
10- جرموني، ر. المجتمع المدني بين السياق الكوني والتجربة المغربية. تم الاطلاع على الموقع في 2014/11/02 http://www.aljabriabed.net/n97_02jarmounii.htm#_edn2
11- ويكن، ف. فاعلية المجتمع المدني في المغرب في مواجهة إستراتيجية الدولة التدخلية – الجمعية المغربية لحقوق الانسان نموذجا- أعمال الملتقى الوطني الثالث حول " دور المجتمع المدني في دعم المسار الديموقراطي في الجزائر" يومي 8/7 ديسمبر 2011.
12- اليعكوبي، م. (2003) لمبادئ الكبرى للحكامة المحلية. المجلة المغربية للادارة المحلية والتنمية. (44).
13- قرنفل، ح. (1997). المجتمع المدني و النخبة السياسية – إقصاء أم تكامل؟. المغرب: مطابع أفريقيا الشرق.
14- الغيلاني، م. (2005). محنة المجتمع المدني مفارقات الوظيفة ورهانات الاستقلالية. سلسلة دفاتر وجهة نظر (6).